

## وقع الصناعات الثقافية على المجتمع

\* الدكتورة أسيا قيس

والدكتورة ماري أبو جوده\*



تشكل الصناعات الثقافية ٥% من الناتج المحلي اللبناني (مليار دولار سنوياً)

يمتلك لبنان طابعاً مميزاً على الصعد الجغرافية والحضارية والتاريخية عند مصب نهر الكلب حيث يغسل الجبل قدميه. وقد خلف لنا التاريخ على الصخر الكلسي تسعة عشر نقشاً كتابياً بلغات ثمان بدءاً بالمصرية القديمة، فالأشورية، البابلية، اليونانية، اللاتينية، وأخيراً بالفرنسية والإنكليزية والعربية. هناك، عند هذا الممر الضيق كان أهل لبنان بعددهم القليل يصمدون في وجه الأجنبي المجتاح ... (حتي، ١٩٧٢).

\* الدكتورة أسيا قيس: دكتوراه دولة فنة أولى من جامعة باريس الثالثة في التاريخ: دراسات عربية، أستاذة محاضرة في كلية التربية في الجامعة اللبنانية - رئيسة قسم العلوم الإنسانية في كلية التربية ومشرفة على التدريب، ولديها العديد من الأبحاث.

samikais@free.fr

\* الدكتورة ماري أبو جوده: دكتوراه في العلوم الاجتماعية من الجامعة اللبنانية، أستاذة محاضرة في علم الاجتماع والموسيقى في كلية التربية في الجامعة اللبنانية، لديها العديد من الأبحاث وكتابان، كما شاركت في العديد من الحفلات الموسيقية.

drmarieaboujaoude@gmail.com

ازدحمت حوادث التاريخ في لبنان، على الرغم من صغر مساحته، وشمل تاريخه المدون فترة من الزمن تفوق خمسة آلاف عام، لذلك يُعتبر وريث العصور كلها. إن أقدم شعب سكن لبنان، كان الشعب الكنعاني السامي الذي أثر في حضارة الشرق كله، وتعدّها إلى الشعب اليوناني الذي بدوره أثر في حضارة الغرب كلها.

تعدّ الحروف الهجائية الفينيقية أعظم اختراع حقّقه الإنسان؛ بواسطة هذه الحروف شيّد الإغريق كنوزهم الأدبية والفلسفية، وأخذ الرومان بدورهم هذه الحروف الهجائية عن الإغريق ودوّنوا بها قوانينهم التي أتقوا بها العالم. وبنى الرومان أعظم هيكل في العالم: هيكل بعلبك "مدينة الشمس" كما شيّدوا معهد الحقوق في بيروت وأطلقوا عليه لقب "أم الشرائع".

انطلاقاً من هذا الغنى التاريخي، ما هو وقع الصناعات الثقافية على المجتمعات وعلى المجتمع اللبناني خاصة في أيامنا الزاهنة؟

تهتمّ دول العالم المتطورة وبعض الدول النامية بالصناعات الثقافية أو الصناعات الإبداعية التي حققت ثروات لتلك البلدان، وبدأت منتجات هذه الصناعات تتصدّر المشهد في التجارة العالمية، متجاوزة في بعض الأحيان تجارة السلاح والنّفط والغذاء ...

وتزايد اهتمام المنظمات الدولية وبخاصة اليونسكو *UNESCO* بالصناعات الثقافية، وقد عُقد الكثير من المؤتمرات العالمية والإقليمية التي تُعنى بتطوير هذه الصناعات ودورها في الاقتصاد العالمي. تُعرّف اليونسكو الصناعات الثقافية بأنها: "الصناعات التي تنتج وتوزّع النّاتج والخدمات الثقافية" (أوكيف، بيروت، موسايف، وفيراري، ٢٠١٧). ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الصناعات ذات الطابع الثقافي تكون محمية بقوانين: قانون الملكية الفكرية وقوانين حقوق المؤلفين. وهي تتمثّل بالنّشر والطّبع والسينما والوسائل السمعية والبصرية وكذلك الصناعات التقليدية والهندسية والرياضية والعرض وصناعة الآلات الموسيقية. وترتبط الصناعات الثقافية بتكنولوجيا المعلومات والإنترنت والكتب والإعلام والفيديو... وهي تتصل أيضاً بالسياحة والنقل البري والجوي والاتصالات والتعليم، وتندمج بخاصة بالتجارة الإلكترونية والخدمات البيئية.

أجمع الكثير من المفكرين والباحثين على أهمية الصناعات الثقافية (أو الصناعات الإبداعية) ودورها في تطوير الاقتصاد، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لبناء وطن سليم ومُعافي ومُستقلّ ومُستدام.

إنّ المفهوم الحديث للثقافة لا يقتصر على دورها في ترقّي الفرد والمجتمع الفكري، إنّما يتعداه إلى دورٍ تشاركي، يمكن تصديره إلى مجتمعات ودول هي بحاجة إليه. إذ إنّ من شأن ذلك توظيف طاقات هائلة تُلقى على عاتقها عمليّات التخطيط والتنفيذ والإنتاج والتصدير وإفادة المجتمع من مردود لا يُستهان به، يُساهم في تعزيز قدرات الفرد المادية.

اتّفق عدد من المفكرين وعلماء الأنثروبولوجيا أمثال رالف بدنجتون (*Ralph Piddington*) وروبرت بيرستيدت (*Robert Bierstedt*) على أنّ الثقافة هي النسيج الكليّ والمعقد من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات والقيم وأساليب التفكير والعمل وأنماط السلوك، وكلّ ما يُبنى عليها من تجديديات وابتكارات أو وسائل في حياة المجتمع، وما ينشأ في ظلّه كلّ عضو من أعضائه، وما يأتي من الماضي،

ويتمّ الأخذ به أو تطويره في ضوء ظروف الحياة والخبرة. هي، باختصار، تعني ذلك الجزء من البيئة الذي صنعه الإنسان بنفسه وهذبته بخبراته وتجاربه. أمّا إدوار بورنيت تايلور (Edward Burnett Tylor, 2010) فوصفها بذلك المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعرف والعادات وسائر الممكنات التي يحصل عليها الفرد باعتباره عضوًا في مجتمع. لا يمكن لمركب الثقافة، كما شبهه تايلور، أن يُبحر من دون قبطان. هذا القبطان، بمفهوما التربوي، يتمثل بالتعليم والتعلم اللذين يشكّلان المحرك والدافع والموجه الهادف والمحفز المستدام لهذا المركب الذي ينقل كلّ معايير الثقافة من مجتمع إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى. إبحار متفاعل في كثير من الأحيان مع الظروف والمتغيرات بالتّماهي مع أمواج التطور والحدثة مع مقاومة لرياح الإغراق.

تفترض النظرة المعاصرة إلى المجتمع السليم وجود تنمية مستدامة فيه، ولا يتحقّق ذلك إلّا من خلال دورة إنتاجية متكاملة تُعزّز الاقتصاد المجتمعي، وترفده بالإمكانيات الماديّة المطلوبة. وقد أثبتت التجارب الحديثة أنّ الصناعات الإبداعية تُشكّل رافعة أساسية لما يُسمّى باقتصاد المعرفة الذي يقوم على مبدأ الجني من تصدير الأفكار الإبداعية، وليس تسليعها. هذه الأفكار التي هي نتاج إبداعات فردية وجماعية تحمل وشم حضارات وتجارب إنسانية راقية ورؤى تقدّمية ناجعة تُسهم بتعبيد المسارات الرياديّة للشعوب.

إنّ كلّ دورة اقتصادية وإنتاجية تتطلب توظيف طاقات شبابية، ما يُقلص نسبة البطالة ويفتح أبواب فرص عمل وتوظيفات جديدة تعود بالأرباح على الأفراد، وتُساهم برفع مستوى المعيشة والرّفاهية الأسرية. ومن المعلوم أنّ الفقر المدقع يشكّل عائقًا أساسيًا أمام استهلاك المجتمعات تلك المنتوجات الثقافيّة، وعليه فإنّ الرّابط يبدو وثيقًا بين التصنيع والاستهلاك. ويساهم تحريك عجلة بتحريك الأخرى، الأمر الذي يُراكم الخبرات والإمكانيات ويؤدّي حكمًا إلى تطوير تلك الصناعات الثقافيّة.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ تلك الصناعات الإبداعية تُستخدم أدواتٍ مثاليّة لتطوير المهارات الفرديّة وتحديثها في المجتمعات النّامية. تدخل هذه الصناعات كذلك في أساس تكوين المناهج الحديثة والخطط التربويّة المتطورة التي يعمل التربويّون المتخصّصون على توظيفها توظيفًا هادفًا. لذلك فإنّ توافر تلك الصناعات، وتسهيل الحصول عليها من أكبر شريحة اجتماعية، يُساهمان إسهامًا مباشرًا بجني المهارات الثقافيّة، الفكرية، الإبداعية، التشاركية والتواصلية.

ولا تُغفل بأنّ هذا التفاعل الإنسانيّ الواسع يوطد العلاقات ويعزّز التّواصل، ويكشف شواغر لا تحصى من فرص العمل ومهن جديدة مستحدثة، من شأنها تفعيل التّوظيف وتزخيم الأعمال، الأمر الذي يعود بأرباح ومكاسب ماديّة على الشعوب.

تستند الصناعات الثقافيّة إلى ثلاثة أعمدة أساسية (الهيّتي، ٢٠١٢)، وهي:

١. المنتجون لعناصر الثقافة: المفكر والأديب والصحافيّ والرّسام والممثل ...
٢. المنتجات : الأدب - الفنّ - الفكر - الغناء - الموسيقى والعلوم ...
٣. المستهلك الثقافة : الجمهور المتفاوت في المستويين التعليمي والاقتصاديّ والفئة العمريّة.

يُتّصف العمل في الصناعات الثقافية بقدر كبير من الاستقلال الذاتي للفنانين والمبدعين، لقدرتهم على الاستعانة بعدد من المواهب من خلال التعاقد أو المشاركة في مشروع. وتشير انجيل ماكرومي (Angela McRobbie) في كتابها *صناعة الفنون والأزياء* إلى أنّ ظهور الصناعات الثقافية جاء نتيجة لما أسمته بهلودة أسواق العمل (Hollywoodization) سواء بمعنى أنّ سحر العمل الإبداعي يشجّع الناس على العمل ولو ساعات طويلة، أو ما أطلق عليه جيريمي ريفكن (Jeremy Rifkin) (ريفكن، ٢٠١٣) اسم نموذج هوليوود التنظيمي الذي يعمل جزءاً من فرق إبداعية في أنشطة مشاريع قصيرة الأمد تُوظف في القطاع الثقافي.

يُعدّ النموذج الفرنسي من أنجح التجارب العالمية، وذلك من خلال تدخل الدولة في التأسيس الفني، ودعم الصناعات الثقافية، والحفاظ على التراث، ورعاية المبادرات الفردية. إنّ سياسة الرعاية للصناعات الثقافية جعلت لفرنسا دوراً مركزياً في الثقافة الإنسانية، حيث اختار حوالي مليون ونصف مفكر ومبدع وشاعر وسينمائي ومسرحي من مختلف دول العالم، فرنسا مكاناً للعيش وإنتاج المعرفة والإبداع فيها.

فيما خصّ العالم العربي، لم تحقّق الصناعات الثقافية مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي، لأنّ الاهتمام بالصناعات الثقافية ما زال خجولاً أو متواضعاً، ما عدا في دول الخليج العربي التي بدأت بتطوير الصناعات الإبداعية اعتباراً من سبعينيات القرن الماضي، وقد أنشأت المؤسسات السمعية والبصرية، واهتمت بإنتاج الكتب والدوريات. تحتلّ هذه الدول اليوم مركز الريادة في مجال النشر الإبداعي والثقافي للمفكرين العرب، وعلينا ذكر البرنامج التربوي التعليمي الشهير "افتح يا سمس" على سبيل المثال. تعمل دول الخليج على إحياء التراث الثقافي والعربي وعلى تشجيع التفاعل بين مختلف الثقافات، بانية الكثير من المؤسسات والوحدات، ومدن المعرفة وحدائق التكنولوجيا، وزادت الإنفاق على البحث العلمي والاهتمام بالجوائز الأدبية، وعلى التطوير الموجّه إلى الصناعات الثقافية. ولكن، بالنسبة إلى الإنتاج المسرحي والسينمائي، فإنّ هذه الصناعة ما زالت في بداياتها، والإنتاج المسرحي ما زال متواضعاً بالرغم من الاهتمام المتزايد بإقامة المهرجانات السينمائية في أبو ظبي والرياض والدوحة.

أمّا في لبنان، الذي كان عبر تاريخه الطويل موطناً للإبداع، والذي كان يغتنى بمصادر تنوّعه الثقافي، والحضور المميّز لأبنائه في ميادين عالم الفكر والأدب والتراث، بسبب انفتاحه على محيطه العربي والعالم، كما ورد في بداية النصّ، فمسار الصناعات الإبداعية فيه في حركة مستمرة، تتقدّم وتراجع وفقاً لمعطيات كثيرة منها اقتصادية واجتماعية وسياسية. تألّق لبنان في عصر النهضة، فكانت المطابع ودور النشر والمدارس والصحف ورجال الفكر وما واكب ذلك في القرن العشرين من ثورة ثقافية تجلّت في ميادين الأدب والفنون والمسرح والموسيقى حتّى استحقّت بيروت لقب: "مطبعة الشرق وصحيفته وكتابه ومسرحه ومعرضه ومنتدياته الفكرية والعلمية والفنية..." (فليحان، ٢٠٢١).

كان للحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت في العام ١٩٧٥ تداعيات سلبية على الصناعات الإبداعية في لبنان، ومثلها كان لتردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعثر الذي حصل في الإصلاحات، على الرغم من بعض محاولات الإصلاح في البنى التحتية وبخاصة بعد اتفاق الطائف، ليكتمل عقد الأزمات مع جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت الذي قضى على عدد كبير من المباني الأثرية،

والمراكز الثقافية، والمشغل والمعارض، الأمر الذي تسبب بإبعاد الفنانين وسائر العاملين في قطاع الثقافة عن أماكن عملهم.

في دراسة قامت بها الوكالة الفرنسية للتنمية، ومعهد باسل فليحان في العام ٢٠٢١، بهدف تقييم الصناعات الإبداعية ومعرفة وزنها الاقتصادي، أظهرت الأرقام أنّ ما يقارب الـ ٥% من الناتج المحلي اللبناني يأتي من الصناعات الثقافية، وهذه النسبة تشكل مبلغًا وازنًا يصل إلى ملياري دولار في العام. وتوظف هذه الصناعات نحو ٢٠٠ ألف شخص وأكثر في مجال النشر والتوظيف والنصح والتجديد إضافة إلى العاملين في مجال السينما والتلفزيون والمسرح والتصوير والتصميم والرقص وغيرها من المجالات. إنّ الدراسات الحديثة تُظهر أنّ كلّ المجالات المستفيدة من الزخم الثقافي، من فنادق ومواصلات وسياحة، يمكن أن تُحتسب ضمن المكاسب التي تعود على المجتمعات الثقافية. هذه الأرقام تعرّضت لنكسة منذ الانهيار الاقتصادي الذي يعاني منه لبنان وما أتى بعد انفجار مرفأ بيروت.

والحق يُقال، إنّ مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية عملت على حشد الدعم من أجل إعادة الحياة الثقافية إلى بيروت، فضلاً عن مشروع إعادة إعمار المساكن المتضررة، وتعافي قطاعات التراث الثقافي والصناعات الإبداعية، والحفاظ على سبل كسب العيش للمتضررين في قطاع الثقافة.

نشير في الختام إلى استمرار معاناة الشأن الثقافي اللبناني في الأزمات المتراكمة بخاصة على كاهل المنتجين الثقافيين، ولمواجهة هذا الواقع المرير يجب تعزيز مناعة المجتمع من خلال تمكين أواصر الانتماء والتربية على المواطنة، وربط العمل الثقافي بالتنمية المستدامة، وتفعيل دور المؤسسات الثقافية والتعليمية كلّها لتوجيه الجيل الجديد إلى بناء مستقبل زاهر بالتفاعل البناء في مختلف المجالات.

### ثبت المصادر والمراجع العربية والأجنبية

١. أوكيف، ر.، بيرون، ك.، موسايف، ت.، فيراري، ج. (٢٠١٧). *حماية الممتلكات الثقافية*. باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. أطلب:

<https://shorturl.at/BLV08>

٢. حتّي، ف. (١٩٧٢). *تاريخ لبنان*. بيروت، لبنان: دار الثقافة.

٣. ريفكن، ج. (٢٠١٣). *عصر الوصول، الثقافة الجديدة للرأسمالية المفرطة*. ترجمة ص. ص. الدملوجي، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

٤. فليحان، م. ب. (٢٠٢١). دراسة تشخيصية عن "المساهمات الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان". *النهار* ٢٠٢١/٤/٢. أطلب:

<https://shorturl.at/gJQT4>

٥. الهيبي، ن. ع. (٢٠١٢، حزيران ١). *الصناعات الثقافية: المضامين والتطبيقات*. آراء، ٩١. أطلب:

<https://shorturl.at/norBH>

٦. Tylor, E. B. (2010). *Primitive Culture, Researches into the Development of Mythology,*

*Philosophy, Religion, Art, and Custom* (Vol. 1). England: Cambridge University Press.